الاستفتاء من سماحة المرجع الدينيّ الشيخ **محمّد السند** (دام ظلّه)

الاستفتاء حول الفلسفة والعرفان والتصوف

(العرفان والفلسفة بين الرفض والمشتركات)

(العرفان والفلسفة بين إفراط وإفراط وتوسط)

السؤال

في مقطع من المحاضرات يتراءى من كلامكم مدح التصوف بأنه سد منيع في البلدان الإسلامية عن انتشار النواصب والعداء الأموي والوهابية طيلة قرون من التاريخ، والحفاظ على مودة أهل البيت (ع) في الشعوب الإسلامية من أهل السنة لم يحافظ عليها إلا التصوف. فماذا تقصدون من هذا المدح للتصوف، مع كون فرق الصوفية على أبعاد عديدة من الانحرافات وقد وردت الروايات باللعن في شأنهم؟

الجواب

١. التمييز بين الفرق والمذاهب والملل والنحل سنة الوحي الإلهي لمعرفة درجات كل منها في الخير والشر.

٢. فقد فرَّق الوحي في حكم أهل الكتاب عن بقية أصناف الكفار، كما فرَّق بين المسلمين المهاجرين ومن لم يهاجر وبقي في مكة، كما فرَّق بين المخلفين والمجاهدين في الغنائم، كما فرَّق أمير المؤمنين (ع) بين الخوارج المارقين والأمويين القاسطين، فقال: «ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه»، وقال: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي»، كما فرَّق الوحي بين الكفار والمنافقين في حكم دار الدنيا مع أنه وحَّد مصيرهم الأخروي.

٣. وغيرها من الموارد التي يقف عليها الباحث، كما فرَّق في المعاصي بين الكبائر والصغائر بل فيما بين الكبائر فأكبر الكبائر أو تعداد منها.

٤. كما فرَّق في الشرع والدين بين القاصر والمقصر والجاحد والمعاند.

٥. وكل ذلك التفريق والتمييز للدلالة والإشارة إلى أن الشرور والباطل والضلال والغواية درجات وأنواع وجهات كثيرة، كما أن الحق والهدى والاستقامة درجات وأنواع وجهات.

٦. كما أن في الفقه قد فرَّق بين مقالات الباطل والشرك والكفر الجلي مع الخفي والأخفى في الأحكام.

٧. كل ذلك مما ينبه على أن رؤية الدين حول الصلاح والهداية، والحق أنه درجات وجهات متفاوتة وكذلك الباطل والغواية والضلال.

٨. فمن ثم صار الكفر والشرك درجات لا تحصى وكذلك الإيمان والإسلام.

٩. وعلى ضوء ذلك لا بد من التمييز بين الفرق المختلفة، بل التفريق في الفرقة الواحدة بين جهات الباطل والغواية والضلال فيها وجهات السداد.

١٠. فلسنا في مقام المدح للتصوف بقدر ما نحن في مقام المسؤوليات تجاه الدفاع عن أهل البيت (ع) في ساحات كثيرة نحن مقصرون عن القيام بها، وبقدر ما نحن نبين الجانب الإيجابي عند التصوف لاستثماره في انتشار مودة أهل البيت (ع) في ربوع المسلمين وهي خطوة لانتشار نورهم (ع).

١١. هو بيان للفروق بين الصوفية وبقية مذاهب العامة من الأشاعرة والمعتزلة والسلفية والوهابية وغيرها من مذاهبهم، وكذلك فوارق الصوفية عن بعض فرق الشيعة كالإسماعيلية والزيدية حيث إن فرق الصوفية تعتقد بإمامة الأئمة الاثني عشر في الملكوت والآخرة وبولادة الحجة بن الحسن العسكري (عج) في سامراء وقد كتب العشرات من زعماء المذاهب الأربعة في قرون عديدة حول ذلك.

١٢. ولا ريب أن فرق الصوفية تندرج في الشيعة بالمعنى الأعم الشامل للاثني عشرية والإسماعيلية والزيدية والواقفية والفطحية والناووسية وغيرها من الفرق الشيعية، وذلك إذا لاحظنا عقائدهم واعتقادهم بمقامات عظيمة لأهل البيت (ع).

١٣. إن التنسيق والتقريب في المواقف مع الصوفية على صعيد الساحة الإسلامية والمسؤوليات العامة للمسلمين أقرب ثمارا من التنسيق مع بقية التيارات في العامة، لا سيما وأن التصوف يشكل تقريبا نصف إلى ثلاثة أرباع جمعية أغلب العامة في الدول الإسلامية، ولا سيما مع اعتقادهم بالأئمة الاثني عشر.

١٤. لا بد من التفرقة بين العرفان والتصوف الفكري كمنهج في قراءة التراث الوحياني وبين التصوف الدروشة والدراويش وما عندهم من حلقات ورقص وغيره من ذوي السلوك والطقوس

المنحرفة مما تقوم به الصوفية الدروشية، فإن أغلب زعماء المذاهب الأربعة الفقهية في القرون العشرة الأخيرة كانوا من الصوفية في المنهج التنظيري الفكري، في حين أنهم كانوا في الفروع زعماء أحد المذاهب الأربعة، كما أن جملة كثيرة من أصحاب التصوف الفكري التنظيري يرجعون في كتبهم واستدلالاتهم إلى أحاديث العترة المروية في كتب الحديث للإمامية.

١٥. وقد فرَّق جمهرة كثيرة من علماء الإمامية بين القسمين من الصوفية فاستشهدوا بكلمات القسم الأول منهم ذوي الطابع التنظيري الفكري، كلماتهم التي تتوافق مع الحق، وما يرونه من فضائل أهل البيت (ع) وتبيينها منهم بما يوافق الحق كالزمخشري والحسكاني والقندوزي والشبلنجي وغيرهم.

١٦. نظير ما ذكره في كتبهم هذا القسم من الصوفية ما يقرب من خمسين منهم ممن كانوا زعماء للمذاهب الأربعة في القرن الرابع والخامس من ولادة الإمام المهدي بن الحسن العسكري (عليهما السلام)، وقد جُمع في مقالة في كتاب متاهات في مدينة الضباب، كما أن عدد من ذكر ذلك في كتابه منهم إلى القرن الحادي عشر يصل إلى مئتين وخمسين وكل منهم من زعماء المذاهب الأربعة في قرنه.

١٧. كما أن جملة الصوفية إلا النادر قائلون بإمامة الاثني عشر في الملكوت وعالم القيامة وأنهم أئمة الدين ويقولون بجملة عظيمة من مقامات أهل البيت (ع) وبتفسير علمي برهاني لتلك المقامات، مع أن بعض متكلمينا ينكر أو يشكك فيها، وهي موارد كثيرة من المقامات، نظير الآلوسي زعيم المذهب الحنفي في بغداد، وقد

استشهد صاحب العبقات بكلمات جملة منهم في تفسير الأحاديث النبوية الواردة في مقامات أمير المؤمنين (ع) وأهل البيت (ع)، كما استشهد السيد شرف الدين بكلمات الزمخشري في تفسير آيات الولاية والمودة حيث تنبه إلى معنى في دلالة الآية لم يتنبه له علماء الفريقين، واستشهد الأميني بكلمات جملة منهم، وهي سيرة علماء الإمامية في الغيبة الكبرى طوال عشرة قرون.

١٨. والحاصل أنه لا بد من التفرقة بين منهجية تفكير التصوف النظري التنظيري والتصوف الدروشة والدراويش، كما لا بد من التفرقة بين انحرافات التصوف وبين ما يتفقون فيه مع مذهب الإمامية من لغة الإدراك العقلي ولغة الإدراك القلبي، بينما نجد من الوسط الداخلي من يتأثر ببعض مسالك الوهابية في إنكار جملة من فضائل أهل البيت (ع) بذريعة التوحيد ونفي الغلو كما

يتذرع السلفية بذلك، في حين أن كثيرا من علماء الصوفية كالزمخشري والآلوسي وغيرهم يثبتون تلك المقامات والفضائل لأهل البيت (ع) ويستنبطون البرهان العقلي من تلك الروايات الواردة، وهذه المفارقات من عجائب الانتحالات.

١٩. كما أن من ذلك يتضح أن الميزان الأكبر هو محكمات الكتاب والعترة ومحكمات العقل والفطرة ويندرج في ذلك ضرورات الدين والمذهب، وأما الآراء والاجتهادات فتمحَّص بتلك الموازين، وهذا معنى ضرورة أن يُنظر إلى ما قيل لا إلى من قال.

٢٠. قد ذكر جملة من أكابر الأعلام ـــ كالمجلسي الأول والوحيد البهبهاني وبحر العلوم وغيرهم ـــ ما مضمونه أن جملة مما يعده المتقدمون (من أعلام الطائفة من الرواة والرجال) من الغلو والكفر والمنكر من المقال أو التخليط

هـو مـن ضـروريات المـذهب الآن وقامـت عليـه البـراهين النقليـة والعقليـة، وذلـك بسـبب تطـور البحث العقلي في قراءة النصوص.

روضــة المتقــين للمجلســي الأول [١/ ١٠٧]:

وَسَأَلَ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِـيُّ أَبَـا جَعْفَـرٍ (ع) عَـنِ السَّامِّ أَبْرَصَ يَقَـعُ فِـي الْبِئْـرِ. الـذي ظهـر لنـا مـن التتبع : أنه ثقة جليل مـن أصـحاب أسـرار الأئمـة وخواصهم والعامة تضـعفه لهـذا، كمـا يظهـر مـن مقدمة صحيح مسلم وتبعهم بعض الخاصـة، لأن أحاديثه تـدل علـى جلالـة الأئمـة (صـلوات اللـه عليهم)، ولما لم يمكنه القدح فيه لجلالتـه، قـدح في رواته، وإذا تأملت أحاديثه يظهر لك أن القـدح ليس فيهم، بل فـيمن قدحـه باعتبـار عـدم معرفـة الأئمة (صلوات الله علـيهم) كمـا ينبغـي، والـذي ظهر لنا من التتبع التام أن أكثر المجروحين سـبب جرحهم علو حالهم، كما يظهر مـن الأخبـار التـي

وردت عنهم (عليهم السلام): «اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا»، والظاهر أن المراد بـ «قدر الرواية»، الأخبار العالية التي لا يصل إليها عقول أكثر الناس وورد متواترا عنهم (عليهم السلام): «إن حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان» ولذا ترى ثقة الإسلام وعلي بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله، وأضرابهم ينقلون أخبارهم ويعتمدون عليهم، وابن الغضائري المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخرون (رحمهم الله تعالى) يعتمدون على قوله، وبسببه يضعف أكثر أخبار الأئمة (صلوات الله عليهم)، وسيجيء في هذا الكتاب أيضا ما يدل عليه والله تعالى يعلم.

روضة المتقين في شرح مشيخة الفقيه في ترجمة البرقي: إنّ ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء وإيرادهم المراسيل وكان اجتهادا منه والظاهر خطؤه، ولكن كان رئيس قم والناس مع المشهورين إلا من عصمه اللّه تعالى، ولو كنت تلاحظ ما رواه في باب النص على الهادي (عليه السلام) وإنكاره النص لتعصب الجاهلية بأنه لم قدّمتم عليّ، وذكر هذا العذر بعد الاعتراف به لما كنت تروي عنه شيئا، ولكنه تاب ونرجو أن يكون تاب الله عليه... [إلى أن قال:] وأما الكتاب المنسوب إليه ومسائله فذكرها المشايخ سيما الصدوقان وليس فيه شيء يدل على ضعف أو غلو في الاعتقاد.

روضة المتقين في شرح مشيخة الفقيه في ترجمة سهل بن زياد : سهل بن زياد، أبو سعيد

الآدمي الرازي، كان ضعيفا في الحديث غير معتمد فيه وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها وقد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين (رحمهم الله)، له كتاب التوحيد رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي، عن أبيه. عنه، وله كتاب النوادر روى عنه علي بن محمد (النجاشي).

اعلم أن الظاهر أن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء وإيراد المراسيل في كتبهم وكان اجتهادا منه في ذلك وكان الجماعة يروون للتأييد أو لكونها في الكتب المعتبرة، والظاهر خطأ ابن عيسى في

اجتهاده، ولكن لما كان رئيس قم والناس مع المشهورين إلا من عصمهم الله. ولو كنت تلاحظ ما رواه الكليني في أحمد بن محمد بن عيسى في باب النص على أبي الحسن الهادي (عليه السلام) وإنكاره النص لتعصب الجاهلية بأنه لم قدمتم علي في النص، وذكر هذا العذر بعد الاعتراف به، لما كنت تروي عنه شيئا، ولكنه تاب ونرجو أن يكون تاب الله عليه، لكن أكثر الناس تابعون للشهرة. وإذا كان رجل أخطأ في نقل الحديث كيف يجوز إخراجه من البلد ومن مأواه ثمَّ الإرجاع والتوبة وإظهار الندامة، كما تقدم في أحمد بن محمد بن خالد، وكيف يجوز طرح الخبر الذي هو فيه سيما إذا كان من مشايخ الإجازة للكتب المشهورة، مع أن المشايخ العظام نقلوا عنه كثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني ورئيس المحدثين محمد بن بابويه وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مع أن الشيخ كثيرا ما يذكر ضعف الحديث بجماعة ولم يتفق في كتبه مرة أن يطرح الخبر

بسهل بن زياد، وإن كان ضعّف (تبعا للأصحاب) خبره في كتاب فقد وثّقه في كتاب آخر، لكن الأمر الذي صار مشتهرا يشكل مخالفة المشهور ولهذا جعلنا الأخبار الذي وقع فيه بالقوي كالصحيح. وأما الكتاب المنسوب إليه ومسائله التي سألها من الهادي والعسكري (عليهما السلام) فذكرها المشايخ سيما الصدوقين، فليس فيه شيء يدل على ضعف في النقل أو غلو في الاعتقاد مع أنها قليلة، والغالب كونه من مشايخ الإجازة، وجميع هذه المفاسد نشأ من الاجتهاد والآراء، ونرجو من الله تعالى أن يعفو عنهم، ولكن بعد ما عرفت حقيقة الحال يشكل العفو، فإن الله تعالى يغفر للجاهل سبعين ذنبا قبل أن يغفر للعالم ذنبا واحدا.

روضة المتقين في شرح مشيخة الفقيه في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: والذي يخطر ببالي من تتبّع أخباره أنّه كان من أصحاب أسرارهما (عليهما السلام)، وكان يذكر

بعض المعجزات التي لا يدركها عقول الضعفاء، حصل به الغلو في بعضهم ونسبوا إليه افتراء، سيما الغلاة والعامة. روى مسلم في أول كتابه ذموما كثيرة في جابر والكل يرجع إلى الرفض وإلى القول بالرجعة وكان مشتهرا بينهم، وعمل على أخباره جل أصحاب الحديث ولم نطلع على شيء يدل على غلوه أو اختلاطه سوى خبر ضعيف ورواه الكشي والله تعالى يعلم.

روضة المتقين في شرح مشيخة الفقيه: «عن محمد بن سنان» وثقه المفيد وضعفه الباقون ونسبوه إلى الغلو، وروى الكشي أخباره في الغلو، ولا نجد فيها غلوا، بل الذي يظهر منها أنه كان من أصحاب الأسرار، فلننقل ما رووه فيه لتعلم أن أكثر ما يرمون الأجلاء أمثال هذه.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه في ترجمة محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي: مع أن الشيخ لم يحكم بغلوه

وإنما قال يرمى بالغلو، والظاهر أنه لما يرويه ما لا يفهمون من الأخبار المشتملة على المعاني الدقيقة في فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، كما رواه الكليني وابن بابويه في كتبهما.

والذي يخطر ببالي أن الباعث للمشايخ أو بعضهم على جرح أمثال هؤلاء أن الغلاة (لعنهم الله) إذا رأوا معجزة مشتملة على الإخبار بالمغيبات يجعلونها حجة لهم بأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وأمثال هذه الأخبار كثيرة، وكذا مثل قولهم: «نحن جنب الله ونحن باب الله ونحن وجه الله»، بل الأخبار الواردة في رؤية الله محمولة على ألسنتهم، على أن المراد بـ «رؤيته تعالى» رؤية حججه، كما قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللَّهَ» وتقدم كثيرا.

ولما كان بعض الأجلاء ينقلون أمثال هذه الأخبار ويجعلها الغلاة حجة لهم فاضطروا إلى أن يجرحوا وينسبوا إلى الضعف أمثالهم لئلا يتخذها الغلاة حجة

علينا، كما تقدم من بعضهم: إن أول درجة من الغلو نفي السهو عن النبي (صلى الله عليه وآله) ولا ريب في أن جماعة أيضا كانوا يعتقدون ربوبية الأئمة (عليهم السلام) وإلهيتهم فالتوقف أولى من الجزم، ولما كان دأب الأكثر العمل بالخبر إذا كان موافقا للأصول والأخبار الصحيحة فمع جزمهم بالغلو أحيانا ينقلون أخبارهم تأييدا أو أصالة لذلك.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه: «وما كان فيه عن المفضل بن عمر» ذكر الشيخ الأعظم أبو عبد الله المفيد أنه كان من شيوخ أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وخاصته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين، والذي يظهر لي من الأخبار الكثيرة أنه كان من أصحاب أسرار الصادق (عليه السلام) كما فهمه شيخنا المفيد، وفي الفهرست. له وصية يرويها روى عنه محمد بن سنان وله كتاب يروي عنه أبو شعيب المحاملي. واعلم أن الباعث

لهما على القدح فيه افتراء الغلاة عليه كما تقدم، ويظهر من كلامهما وقد نقل عنه المشايخ الثلاثة الذين عليهم الاعتماد في أخبار أصول الدين وفروعه ولم ينقل عنه خبر يدل على ارتفاع القول فكيف الغلو؟!

وروى الكشي أخبارا في مدحه وجلالة قدره وأخبارا في ذمه، فأنا متوقف في شأنه وليس هو كما تقدم... وشهادة المصنف على أن كتابه معتمد يدل على أنه لو كان مذموما ما كانوا يعتمدون على كتابه كغيره من المذمومين واعلم (أن- ظ) للمفضل نسخة معروفة بـ توحيد المفضل كافية لمن أراد معرفة الله تعالى، والنسخة شاهدة بصحتها، فينبغي أن لا يغفلوا عنها لأن الغالب على أبناء زماننا أنهم يعتمدون في أصول الدين على قول الكفرة لأن أدلتها عقلية وليس فيها تقليد، وإنما هو إراءة الطريق وهذا النوع من الإراءة خير من إراءة الحكماء بكثير سيما للعوام، وهي موافقة لما قال الله تعالى في القرآن وجميع كتبه وقاله الأنبياء والأوصياء (صلوات الله عليهم)، فالخبر قوي أو

ضعيف به وبمحمد بن سنان وهو كمحمد فيما وصل إلينا من الأخبار فيهما.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه في ترجمة محمد بن الحسن الصفار: والظاهر أن عدم رواية ابن الوليد لكتاب بصائر الدرجات لتوهمه أنه يقرب من الغلو فيهم (عليهم السلام) ــ والحق أن ما ذكره فيه دون رتبتهم (عليهم السلام) ـــ ويمكن أن يكون لعدم الاتفاق، فالطريق صحيح.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه: «أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري» الظاهر أنه الذي كتب جزء في ذكر الضعفاء ولم يذكر أصحابنا فيه مدحا ولا ذما، ولكن لما كان العلامة (رحمه الله) يدخل عليه الشك من جرحه يتوهم أنه يعتقد أنه ثقة وليس كذلك لأن هذا المعنى من لوازم البشرية أنه يدخل على النفس بعض

الشك من قول الفاسق أيضا، وظهر من كثير من الموارد أنه لم يكن لـه قـوة التمييـز مـع وجـود معنـى هـو أن الغـلاة وأمثالهم من المبتدعة كانوا يستمسكون بأخبار من جماعة يتـوهم مـن كلامهـم الغلـو كنقـل المعجـزات مـن الأئمة (صلوات اللـه علـيهم) ويفتـرون علـيهم الأباطيـل ولهذا المعنى يقدح أمثال هؤلاء المميزين فيهم بأنهم مـن أصحابنا، كما مر في أبي هاشم الجعفري وفي محمـد بـن أبي عبد الله الأسدي مـع أنهمـا مـن أركـان الـدين وروى الأخبار الكثيرة في علو شأنهما.

روضة المتقين شرح مشـيخة الفقيـه: «عمـر بـن توبـة ابويحيى الصـنعاني» واعلـم أن الأئمـة (علـيهم السـلام) يتكلمون في كل شيء سيما في المثوبات والعقوبات على حسب عقول الرجال كما ورد فـي الزيـارات، ففـي بعـض الأخبار أن له ثواب عمرة وفي بعـض حجـة وفـي بعضـها حجة وعمرة وفي بعضها عشرون حجة وعمرة وفي بعضها

مائة حجة وعمرة وفي بعضها ألف حجة وعمرة وفي بعضها سبعون ألف حجة وفي بعضها ألف ألف حجة وفي بعضها ضعفها، وهو بحسب اختلاف الأشخاص في النيات والعقائد والمعارف غالبا وكثيرا ما يكون بحسب أحوال المخاطبين، فإنهم لو سمعوا المثوبات الكثيرة لبادر عقولهم بالإنكار وهو الكفر وهو في أكثر العالمين كذلك، فيتكلم الأئمة (عليهم السلام) بحسب عقولهم الضعيفة ويقولون لهم أقل مراتبها وهو حق، فيقع أكثر الأخبار هكذا، فإذا سمع المشايخ من جماعة من الخواص المثوبات العظيمة فإن لم يكن له قوة التميز بادروها بالإنكار والغلو والعلو كما وقع لي مع بعض المشايخ الأجلاء في مثوبات إطعام المؤمن، فإنه قال في الدرس إنا نعلم قطعا أن أمثال هذه الأخبار كاذبة، فإنه ورد أن ثواب إطعام المؤمن ألف ألف حجة فحينئذ لا يبقى للحجة مقدار! فذكرت أنه لا يمكن إنكار أمثال هذه الأخبار فإنها متواترة معنى! وقلت أنتم تروون: «إن ضربه علي (عليه

السلام) أفضل من عبادة الثقلين إلى يوم القيامة» وتعتقدونه ولا شك أن ذلك بسبب علو شأنه (عليه السلام)، بل كل فعل من أفعاله (عليه السلام) كذلك وكذلك كل واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالنظر إلى غيرهم، فأي استبعاد في أن يكون ثواب خلص أوليائهم كذلك، كما وقع في إطعام المسكين واليتيم والأسير هذه المثوبات العظيمة وكانت فضة الخادمة فيهم مع أنه فرق بين الثواب الاستحقاقي والتفضلي، كما تقولون دائما! فاستحسن كلامي ولم يتكلم بعده بما كان يتكلم قبله، وهو شيخنا الأعظم بهاء الملة والدين (رضي الله تعالى عنه) وكان إنصافه فوق أن يوصف مع أني حين ما تكلمت بذلك كنت أصغر تلامذته وأحقرهم ومظنوني.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه في شرح حديث الرضا (عليه السلام) أن للإمام علامات: وفي الصحيح عن ابن مسكان عن أبي بصير قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي». قال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو مع الأئمة (عليهم السلام) وهو من الملكوت.

وقد ذكرنا الأخبار المعتبرة في أن العبد يتقرب إلى الله تعالى بالنوافل حتى يتكلم بالله ويسمع من الله ويبصر بالله فلا استبعاد في أن يكونوا محدثين من الله تعالى، لكنهم كانوا يتكلمون على حسب عقولهم وكانوا يتقون من أصحابهم أكثر من العامة لأن الطبائع مائلة إلى الغلو.

روضة المتقين شرح مشيخة الفقيه في ترجمة الفضل بن شاذان وعن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: دخل أبو ذر على سلمان وهو يطبخ قدرا له فبينما هما يتحدثان إذا انكبت القدر على وجهها على الأرض فلم يسقط من مرقها ولا ودكها، فعجب من ذلك أبو ذر عجبا

شديدا وأخذ سلمان القدر فوضعها على حالها الأول على النار ثانية وأقبلا يتحدثان فبينما هما يتحدثان إذا انكبت القدر على وجهها فلم يسقط منها شيء من مرقها ولا من ودكها! قال: فخرج أبو ذر وهو مذعور من عند سلمان فبينما هو متفكر إذ لقي أمير المؤمنين (عليه السلام) على الباب فلما أن بصر به أمير المؤمنين (عليه السلام) قال له: يا أبا ذر، ما الذي أخرجك من عند سلمان وما الذي ذعرك؟ فقال أبو ذر: يا أمير المؤمنين، رأيت سلمان صنع كذا وكذا فعجبت من ذلك! فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): يا أبا ذر، إن سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت رحم الله قاتل سلمان! يا أبا ذر، إن سلمان باب الله في الأرض؛ من عرفه كان مؤمنا ومن أنكره كان كافرا وإن سلمان منا أهل البيت.

اعلم إن جماعة من الأصحاب أولوا ذلك الخبر وأمثاله بتأويلات بعيدة، والحق أن مراتب العلوم مختلفة اختلافا عظيما وليس كل أحد أهلا لمعرفة كل مسألة، فإن دقائق

الحاشية الجلالية لو عرض على العوام ألف مرة لم يكد يفهمها أحد منهم ولا شك أن الدواني في بعض العلوم الإلهية كالعوام بالنسبة إلى كلامهم (صلوات الله عليهم)، كما اعترف به أيضا، فعلى هذا يمكن الاختلاف بين الأصحاب لاختلاف أحوالهم في إدراك العلوم فيمكن أن يكون إنكار الفضل أخبارهم (عليهم السلام) لعدم إدراكه أو لخوف الفضل على أن يكفر العوام بالغلو، كما ورد الأخبار الكثيرة أن «حدثوهم بما يعلمون» أو «بما يفهمون»، وروي «نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» ولا ريب في أن بعض المجروحين كانوا غالين وبعضهم كانوا عالمين بالعلوم الإلهية وأسرار الأئمة (عليهم السلام).

و أنت ترى أصحاب الرجال إذا رأوا أن الغلاة تمسك بأخبارهم، إنهم يجرحونهم لئلا يتمسكوا بأخبارهم أو لئلا يلزمونا بأن فلانا مع أنه ليس بغال روي أمثال هذه الأخبار التي مؤيدة لنا فيجيبهم أصحابنا بأنهم ليسوا منا وقليلا ما

يشتغلون بذكر تأويل الأخبار، وهذا دأب المناظرين كما هو ظاهر للمتتبع، ولذلك صار جماعة من الفضلاء مردودي الطرفين، فتدبر، فإن أمثال هذه يسهل عليك الجمع بين الأخبار فينبغي للمتقي من الله أن لا يجترئ على جرح أمثال هؤلاء لأنه يمكن أن يكونوا من أصحاب الأسرار ومن أولياء الله مع أنه يمكن أن يكون أمثال هذه الذموم من المعصومين (عليهم السلام) تأديبا لأمثاله، كما تقدم في زرارة أن الراوي بعد ما سمع القدح فيه قال: فأنا أتبرأ منه ولا أعطيه شيئا فمنعه (عليه السلام) عن ذلك وقال: «أولئك وجوه حرمها الله على النار» فتدبر.

منهج المقال تعليقة الوحيد، ج٣، ص ١٥٩: وقوله: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر... إلى آخره، في بصائر الدرجات نقل الرواية هكذا: أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف الناس في جابر بن يزيد وأحاديثه وأعاجيبه، وهذا يدل على أن منشأ

الاختلاف نقل الأعاجيب عنهم (عليهم السلام) أو صدورها منه، فيؤيد هذا ما ذكره جدّي أن منشأ الحكم بالغلو أمثال هذه.

منهج المقال تعليقة الوحيد، ج٢، ص٢٨٥: سيجيء في المفضل بن عمر عنه رواية عن عبد اللّه بن القاسم عن خالد الجوّان عنه عن الصادق (عليه السلام) في بطلان الغلوّ كما هو الظاهر، ولعل طعنهم عليه بسبب اعتقاده بالمفضل وروايته الحديث في جلالة المفضل، واعتنائه بما ورد عنه في التفويض مثل أن الأئمة (عليهم السلام) يقدّرون من أرزاق العباد كما سيظهر في المفضل، ومثل هذا في أمثال زماننا لا يعدّونه من الغلو. والظاهر أنّ كثيرا من القدماء كانوا يعدّون هذا وأدون منه من الغلو مثل نفي السهو عنهم (عليهم السلام)، هذا ورواياته الصريحة في خلاف الغلو من الكثرة بمكان، ومر في الفوائد ما يشير إلى التأمّل في الغلوّ بمجرّد ما ذكروا، فتأمّل.

منهج المقال تعليقة الوحيد، ج ٥، ص٣٥: وسيجيء في نصر بن الصباح وغيره أن الطعن بالغلو لا أصل له بحسب الظاهر، ويؤيده أيضا سلامة روايات أمثال هؤلاء، بل ودلالتها على عدم الغلو، وكذا تمكينهم (صلوات اللّه عليهم) إياهم من الوصول إلى خدمتهم والرواية عنهم، بل ولطفهم (عليهم السلام) بهم ومحبتهم (عليهم السلام) لهم وعدم طردهم عنهم، فكيف يجتمع هذا على كفرهم سيما بعنوان القول بالألوهيّة الأئمة (عليهم السلام)؟!! فقد ورد عنهم (عليهم السلام): «أنّ عيسى لو سكت عما قاله النصارى لكان يفعل به كذا وكذا، وكذا نحن»، بل وكانوا (عليهم السلام) يأمرون بقتل الغالي، ولو لم يتمكّنوا لكانوا يلعنونهم ويحذّرون أصحابهم عن مصاحبتهم ومساورتهم [ومعاشرتهم] ويأمرون بإبلاغ هذا الشاهد منهم الغائب، وربما كانوا يدعون عليهم بالقتل.

منهج المقال تعليقة الوحيد في ترجمة محمد بن خالد البرقي: والغلو لو سلم عدم إمكان توجيهه غاية الأمر أن يكون موثّقا، إذ الغلاة حالهم حال الفطحيّة والواقفيّة وأمثالهما بالنسبة إلى الأدلة، والكفر ملة واحدة، إلا توهم اشتراط الإسلام في الراوي، وفيه عدم ثبوت إجماع حجة على ذلك، بل وعدم ظهوره سيما بالنسبة إلى مثل الغلو، بل لا يخفى على المتتبّع في الرجال وكتب الأخبار أن مشايخنا القدماء ورواتهم كانوا يعتمدون على المعتمدين من الغلاة بالنسبة إلى الرجال والأخبار، فلاحظ.

الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني، ص ٣٨: (ومنها) قولهم: كان من أهل الطيارة ومن أهل الارتفاع وأمثالهما، والمراد أنه كان غاليا. (اعلم) إن الظاهر أن كثيرا من القدماء سيما القميين منهم (والغضائري) كانوا يعتقدون للأئمة (عليهم السلام) منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم

ورأيهم وما كانوا يجوزون التعدي عنها وكانوا يعدون التعدي ارتفاعا وغلوا حسب معتقدهم حتى أنهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوا، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعا أو مورثا للتهمة به سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين.

(وبالجملة) الظاهر أن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضا، فربما كان شيء عند بعضهم فاسدا أو كفرا غلوا أو تفويضا أو جبرا أو تشبيها أو غير ذلك وكان عند أخر مما يجب اعتقاده...، ثم اعلم أنه والغضائري ربما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضا بعد ما

نسباه إلى الغلو، وكأنه لروايته ما يدل عليه، ولا يخفى ما فيه، وربما كان غيرهما أيضا كذلك، فتأمل.

الفصول الغروية، ج ١، ص ٣٠٢: كتضعيف جماعة لجابر الجعفي ورميه بالغلو مع توثيق المفيد له فإن الظاهر أن منشأ التضعيف والرمي بالغلو إنما هو تصدّيه لنقل الأخبار التي لم يساعد عليها أفهام الأكثرين لا سيما أوائل المتقدمين على ما يظهر بالتتبع في أحوالهم، فإنهم كانوا كثيرا ما يرمون الرجل بالغلو ويتهمونه به بأدنى مقالة كانت تصدر عنه في حق النبي والأئمة حتى على بعضهم في ذلك فعدّ منه نفي السهو والنسيان عنهم (عليهم السلام) مع أنه قد كاد أن يكون من ضروريات المذهب وربما كان الجارح ممن عداهم معولا في جرحه على مجرّد اشتهاره بينهم.

تنقيح المقال، ج ٢، ص ٣٠٥: وتلخيص المقال إن المتتبع النيقد يجد أن أكثر من رمي بالغلو بريء من الغلو في الحقيقة، وأن أكثر ما يعد اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة (عليهم السلام) كان القول به معدودا في العهد السابق من الغلو، وذلك نشأ من أئمتنا (عليهم السلام) حيث إنهم لما وجدوا أن الشيطان دخل مع شيعتهم من هذا السبيل لإضلالهم ـــ وفاء لما حلف به من إغواء عباد الله أجمعين ـــ حذروهم من القول في حقهم بجملة من مراتبهم إبعادا لهم عما هو غلو حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظا لشؤون الله جلت عظمته، حيث كان [عندهم] أهم من حفظ شؤونهم، لأنه الأصل وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافية لها.

قال العلامة المامقاني في تنقيح المقال، ج ٣، ص ٢٦٨، ترجمة نصر بن الصبّاح بعد ما نقل عن الكتب الرجالية غلوه وتضعيفه: نعم، لنا أن في رمي القدماء راويا بالغلو تأمّل نبهنا عليه غير مرة، فإن من تتبع كلمات القدماء وجد ابتناء رميهم للرجل بالغلو على اعتقاد أقل درجة مما عليه الأئمّة (عليهم السلام)، وأن الاعتقاد بما هو من ضروري مذهب الشيعة اليوم في الإمام (عليه السلام) كان عندهم غلو. ألا ترى إلى عد الصدوق (رحمه اللّه) القول بعدم سهو النبي (صلى الله عليه وآله) غلو مع أنه من ضروريات المذهب اليوم؟!

تنقيح المقال للمامقاني، ج ٢٢، ص٢٢٧: قد نبهنا غير مرّة على أنّ رمي القدماء، سيما القميين منهم، الرجل بالغلو لا يعتنى به، لأن الاعتقاد بجملة مما هو الآن من ضروريات المذهب كان معدودا عندهم من الغلو. ألا ترى عدهم نفي السهو عن النبي (صلى الله عليه وآله

وسلم) والأئمّة (عليهم السلام) غلوا، مع أنّ من لم ينف السهو عنهم اليوم لا يعد مؤمنا؟!

تنقيح المقال، ج ١٨، ص ١٢٥: هذا، سيما من القدماء، لا يعتنى به، لأنهم كانوا يغمزون في روايات الرجل بروايته حديثا في مناقب الأئمة (عليهم السلام) هو عندهم يفيد الغلو، وهو عندنا اليوم من ضروريات المذهب.

تنقيح المقال، ج ٣٠، ص ٣٢٩: وقول النجاشي: «إنه يعرف وينكر..» يراد به على الظاهر كون حديثه يرد مرة مقبولا للعقول ولظواهر الكتاب والسنة، ومرة لا كذلك، ككون الصلاة تتكلم وكون الفحشاء والمنكر أسماء رجال، وكون ذكر اللّه الأكبر الأئمة (عليهم السلام). وقد تتبعت كثيرا من موارد قولهم في رجل: يعرف حديثه وينكر، فوجدتها على هذه الصفة، ووجدت ما ينكر منها عندهم

قد ثبتت صحته بالبراهين الصريحة وصار من ضروريات مذهب الإمامية اليوم.

تنقيح المقال، ج ٢، ص ١٨٠، في ترجمة عبدالله بن خداش: إن النجاشي وإن كان في غاية الضبط، إلا أن الطيالسي لكونه أسبق من النجاشي يكون أوثق، فيقدم توثيقه على تضعيف النجاشي، سيما بعد ظهور كلام النجاشي في أن منشأ تضعيفه إياه ارتفاع في مذهبه، وقد بينا مرارا أن رمي القدماء شخصا بالغلو والارتفاع لا يعتنى به، لأن جملة مما نعتقده نحن اليوم ونراه ضروري مذهبنا كانوا هؤلاء يعدونه علوا وارتفاعا وكفرا وارتدادا، فالأقوى عندي وثاقة الرجل وصحة حديثه واللّه أعلم.

مستدرك رجال علم الحديث للشيخ علي النمازي، ج ٦، ص ٤٥: وظاهر أنه وجه استضعافه أخباره التي توهم أنها فيها الغلو وظاهر أن بعض ما تعده القدماء غلوا يعد

الآن من ضروريات مذهب الشيعة. واعترف بذلك العلامة المامقاني كثيرا وهو واضح.

تنقيح المقال، ج ٢، ص ٣٨٢: وهمتهم (عليهم السلام) دائما إخفاء حقيقة مراتبهم من الناس حفظا لدمائهم من الأعداء، ولعقائد شيعتهم من الغلو، والقول فيهم بما يمس ساحة الربوبية جل وعلا، وينافي مرتبتهم في العبودية لله تعالى التي أوصلتهم إليها العبادة والطاعة الكاملة، وكانوا مصرين على إبعاد أنفسهم عما يزيد على مرتبة العبودية خوفا من سلب الله تعالى عنهم ما هم عليه من الرتبة العالية، وقد تبرأوا من الغلاة تبريا أكيدا وجعلوهم شرا من اليهود والنصارى والذين أشركوا، وصرحوا (عليهم السلام) بأن: «..عزيرا جال في صدره ما قالت [فيه] اليهود،فمحى الله تعالى اسمه من النبوة»، وحلفوا (عليهم السلام) بأن عيسى لو أقر بما قالت فيه النصارى لأورثه الله سبحانه صمما إلى يوم القيامة،

وحلفوا (عليهم السلام) بـأنهم لـو أقـروا بمـا تقولـه فـيهم الغلاة لأخذتهم الأرض وأنهم ليسوا إلا عبيدا مملـوكين لا يقدرون على شيء ضرا ولا نفعا، فجعلوا التحاشي العظيم عن القول فيهم بما ينافي رتبة المملوكية والعجز في جنـب الله سبحانه وإظهار غاية المذلة له سـبحانه، شـكر نعمـة الرتبة العظيمة التي أنـا لهـم اللـه سـبحانه إياهـا. وحيـث كانت عقول غالب الخلق قاصرة، وكانوا يتوهمـون بمجـرد رؤية خارق عادة منهم الربوبيـة أو الشـراكة معـه سـبحانه فيهم، وكان ترك المعجزات بالمرّة مـذهبا لمـا فرضـه اللّـه سبحانه من حقوقهم، ألجأهم الوقوع بين محـذوري: تـرك مـا فـرض علـيهم، والتمكـين ممـا يتوهمـه أهـل العقـول الضعيفة إلى الجمع بين الأمرين،و حفظا للحقين بإظهـار المعـاجز والكرامـات فـي مقـام الضـرورة، والاهتمـام بإخفاءها عـن أهـل العقـول الضـعيفة الموجبـة لـوهمهم المزبور. وقد دعى الإخفاء المذكور إلـى تخطئـه النـاقلين للكرامات وتكذيبهم عنـد أهـل العقـول الضـعيفة، فـأدى

ذلك إلى ما ترى في حق جمع من كبار أصحابهم وأهل الأسرار منهم، فيلزم المجتهد التحري وبذل الجهد الأكيد في تمييز التكذيب عن جد منهم عن التكذيب الصوري، حفظا لعقائد ضعفاء العقول من الاختلال، واللّه الموفق والمعين.

مصباح الفقيه لآغا رضا الهمداني، ج ١، ص ٥٦٩:

أما بناء على تفسير الغالي بما تجاوز الحد في الأنبياء أو الأئمة (عليهم السلام)، كما حكى عن القميين من الطعن في الرجال برميهم بالغلو بمجرد ذلك، حتى أنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنه قال إن أول درجة في الغلو نفى السهو عن النبي (صلى الله عليه وآله)، فليس بكافر قطعا فلا وجه لتكفير من يقول بأن النبي والأئمة (عليهم السلام) مظاهر أوصاف الباري جلت عظمته على سبيل الإطلاق وأن أزمة أمر الخلايق تكوينا وتشريعا بأيديهم، فهم خالقو الخلق ورازقوهم وإن علمهم بالأشياء

حضوري بحيث لا يشغلهم شأن عن شأن إلى غير ذلك مما يقوله بعض من يدعى المعرفة بمثل هذه الأمور، فان غاية الأمر كون مثل هذه الدعاوى كذبا كما لو ادعى ثبوت شيء من هذه الأوصاف لزيد المعلوم بالضرورة عدم اتصافه به فضلا عما لو ادعاها في حق النبي (صلى الله عليه وآله) أو الإمام (عليه السلام) الذي قد يساعده على مدعاه بعض الشواهد النقلية، بل بعض القواعد العقلية أيضا، بعد البناء على كونه أشرف الموجودات، كما لعله المتسالم عليه لدى الشيعة خصوصا بالنسبة إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، فإنه لا يبعد أن يكون بالنسبة إليه من ضروريات المذهب وإن لم نتحقق حال شيء من الشواهد النقلية والعقلية، بل ليس لنا ذلك، لأن النقليات متعارضة ولا يمكننا الوصول إلى حقايقها والجمع بين متنافياتها على وجه يحصل القطع بإصابة الواقع، والقاعدة العقلية التي تقدمت الإشارة إليها بعد تسليمها إنما يتم الاستدلال بها بعد إحراز إمكان اتصاف البشر بمثل هذه

الأوصاف وخلوصه عن جهة موجبة لاستحالته ولا سبيل لنا إلى ذلك، فالأولى رد علم مثل هذه الأمور إلى أهل بيت الوحي الذين هم حفظة سر الله وخزنة علمه، وتصديقهم إجمالا في جميع ما يدعون فإنه مع كونه أحوط، أوفق بحفظ مراتبهم ومرتبتنا وأولى برعاية الأدب. وكيف كان فلا يوجب إثبات شيء من أوصاف الرب جلت عظمته لشيء من مخلوقاته الخروج من حد الإسلام بعد الاعتراف بكون الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته. نعم لو سلبها عن الرب مع كونها ضرورية الثبوت كالخالقية والرازقية ونحوهما كفر لذلك ما لم يكن عن شبهة أو مطلقا على الخلاف فيه، لكن مجرد إثباتها لشخص لا يوجب سلبها عن الله [تعالى]. ألا ترى إنه يصح نسبة الإماتة إلى ملك الموت وقسمة الأرزاق مثلا إلى ميكائيل ونسبة الإعطاء والرزق إلى من ينفق عليك مع أن الله تعالى هو المحيي والمميت والخالق والرازق، فلا تنافى بين النسبتين؟! نعم، ربما يتوهم أن إثبات صفة العالمية

بالغيب ونحوها من الأوصاف التي دلت الكتاب والسنة على اختصاصها بالله (تع) إنكار للضروري، ويدفعه عدم كون إرادة ظواهر ما دل عليه من الكتاب والسنة على سبيل العموم والإطلاق ضرورية، بل ربما تكون ضرورية الخلاف، فليس ادعاء استثناء فرد منها إنكار للضروري.

٢١. قد وقع الجدل العلمي الطويل حول الفلسفة والمدارس الفلسفية والعرفان ومنهج التصوف الفكري النظري بين إفراط في القبول وإفراط في النفي والرد، والصحيح القويم السديد أن العلوم العقلية البشرية ذات الإدراك الحصولي للعقل النظري، وعلوم المعارف القلبية البشرية ذات الإدراك القلبي للقلب، والعقل العملي لا بد من رعاية جملة من الضوابط في التعاطي مع هذين الصنفين من الإدراكات العقلية:

الأول: لا بد من التفكيك بين البعد التصوري كلغة عقلية ولغة للإدراك القلبي في هذه العلوم وبين البعد التصديقي النظري التنظيري كمبانٍ ونظريات، فإن البعد الأول لا صلة له بمذهب الفلاسفة والعرفاء والمتصوفة، بل هو لغة تخاطب بين الوحي وعقول وقلوب البشر، ومثل ذلك التصديقات العقلية البديهية والفطريات الوجدانية القلبية، فإن القرآن والحديث النبوي والعترة عندما يخاطبون أصحاب الأديان والملل المختلفة والمذاهب المتعددة إنما يخاطبهم الوحي بلغة مفهومة لعقولهم ولإدراكات قلوبهم وهي لغة مشتركة بين الوحي والبشر، فلا يصح الإفراط في الرد على أصحاب العلوم العقلية والإدراكات القلبية نفي اللغة العقلية واللغة القلبية، وتحت ذريعة رد أباطيل الفلاسفة والمتصوفة إنكار اللغتين العقلية والقلبية، وجعل اللغة الحسية والمادية

أساسا في قراءة نصوص الوحي في المعارف، وكذلك الحال بالنسبة إلى التصديقيات البديهيات العقلية والفطريات الوجدانية القلبية، فإنها لغة مشتركة تصديقية بين الوحي والبشر في الاستدلال والبرهان، ولا يصح الإفراط في القبول للجانب المشترك في اللغة التصورية والتصديقية البديهية وتحت ذريعة ذلك التبعية لمقالاتهم النظرية التنظيرية.

الثاني: لا ريب أن العلوم الفلسفية على اختلاف مشاربها وكذلك العلوم العرفانية المتصوفة على تنوع اتجاهاتها هي نتاج بشري لا يعدو كونه اجتهادات وإدراكات قلبية بشرية، فيها الغث والسمين والحق والباطل والانحرافات العديدة بابتعادهما عن بحر الوحي، مضافا إلى كون هذين العلمين نتاجا بشريا فهما محدودان بقدرات البشر

وليس بوحي سماوي عرشي ولا كأفق الوحي لا متناه.

الثالث: وعلى ضوء الضابطة السابقة فلا يصح انحباس الباحث في سجن هذين النتاجين البشريين ومتاركة محيطات الوحي اللامتناهي، كما لا يصح التسليم للنتاج البشري في اللاشعور للعقل الباطن.

الرابع: وعلى ضوء ما تقدم، من اللازم التبحر في مواد الوحي والانطلاق في بحوره بالتوخي لهيمنة المحكمات من الثقلين ومن محكمات العقل البديهية ومحكمات الفطرة الوجدانية، بل اللازم هو اكتشاف نظام ومنظومة المعارف في خارطة الوحي بعيدا عن التأثر الذهني المسبق بمسلمات الفلسفة والعرفان، بل مقارنة مقالاتهم مع البيانات العقلية والمعاني القلبية في الوحي.

بعد ما تقدم من النقاط يتبين أن نفي اللغة العقلية والقلبية موجب للوقوع في وحل المذهب الحسي والمادي والإنكار للمسائل الغيبية والإنكار لكثير من مقامات وفضائل أهل البيت (عليهم السلام) الغيبية، وللوقوع في مشارب الوهابية ونحوها من المدارس الحسية المادية.